

Journal of Business & Management (COES&RJ-JBM)

ISSN (E): 2306-7179 ISSN (P): 2306-8043

Publisher: Centre of Excellence for Scientific & Research Journalism, LLC

Online Publication Date & Issue: 1st October 2015, Vol.3, No.4, October 2015

<http://centreofexcellence.net/J/JBM/JBM>Mainpage.htm>

The effectiveness of internal control in the Jordanian ministries and government departments

Yousef Mohammad AL-Saad,

Assistant Director of Youth and Sport National Fund Support, Amman, Jordan,

yousef.alsaad57@yahoo.com

Abstract:

This study aimed to test the effectiveness of internal control and durability in a sample of Jordanian ministries and governmental departments, and to determine the factors that assist internal control staff to do their jobs properly, as well as the limiting factors of performing their duties to the fullest, and the extent of employee satisfaction in internal control legislation departments. To achieve these goals, a survey questionnaire has been developed and judged by members of staff from the accounting faculty at the University of Jordan and the University of Muta. In addition, due to the limited population elements, out of 50 a sample of 33 Auditor and Financial Controller has been selected from two official institutions (Ministry of Finance and The Audit Bureau). By analyzing the collected data via SPSS, the results of the study showed that the effectiveness of the internal control system in Jordanian ministries and government departments is good and the utilization ratio has reached 70%. Furthermore, the study revealed the high existences of the appropriate internal control systems, independence in the work of the internal control units, the Jordanian government departments recognize the importance of the internal control roles, and that there are impediments to affect the work of the internal control units that must be remedied.

Keywords:

effectiveness, internal control, Jordanian ministries

Citation:

Al-Saad, Yousef Mohammad; The effectiveness of internal control in the Jordanian ministries and government departments; (2015) Journal of Business & Management (COES&RJ-JBM) Vol.3, No.4, pp.490-511.

فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية الاردنية

يوسف محمد السعد

مساعد مدير عام الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية

مساعد امين عام المجلس الاعلى للشباب، عمان الاردن، yousef.alsaad57@yahoo.com

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية ومثانتها في الدوائر والوزارات الحكومية الأردنية ، والعوامل التي تساعد موظفو أجهزة الرقابة الداخلية على القيام بأعمالهم بالشكل المطلوب، وكذلك العوامل التي تحد من قيامهم بأعمالهم على اكمل وجه ومدى رضا الموظفين في أجهزة الرقابة الداخلية عن التشريعات. ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم تطوير واعتماد استبانة الدراسة بعد تحكيمها علميا من خلال مجموعة اعضاء هيئة تدريس المحاسبة في الجامعة الأردنية وجامعة مؤتة. وقد تم اختيار عينة من 33 مراقب ومدقق مالي في دائرتين رسميتين (وزارة المالية) و(ديوان المحاسبة) بصفتهم دوائر تمثل رقابه خارجية (من خارج موظفي الوزارة او الدائرة) تقوم بالتدقيق للشؤون المالية والادارية، السابق و/ او اللاحقه، الشاملة او الجزئية تتعامل مع أجهزة الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية بشكل حثيث ومكمل للدور الذي تقوم به اجهزة الرقابة الداخلية ولما يشكله رأي الرقابة الداخلية من اهمية كبيرة، ونظراً لمحدودية مجتمع الدراسة الذي لم يتجاوز (50) فرداً وصعوبة الوصول اليهم او الحصول على ارائهم حفاظاً على سرية العمل الذين يقومون به، لذلك فقد تم توزيع (35) استبانة. وتحليل البيانات المجمع باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، أظهرت نتائج الدراسة أن فعالية نظام الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية تعتبر جيدة وقد بلغت نسبة الاستخدام 70%. كما اظهرت الدراسة وضوح في مفهوم الرقابة لدى الأجهزة الرقابية الخارجية، وجود استقلالية في عمل وحدات الرقابة الداخلية، أن الأجهزة الخارجية تدرك أهمية الرقابة الداخلية، وان هناك معوقات تؤثر في عمل وحدات الرقابة الداخلية يجب تداركها.

الكلمات الدالة :

فاعلية، وحدات الرقابة الداخلية، الوزارات والدوائر الحكومية الاردنية.

المقدمة

بدأت الكثير من دول العالم في ادخال تحسينات جوهرية على نظم واجراءات الرقابة الداخلية، كما شملت التحسينات وظيفة التدقيق الداخلي مثل الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي وبعض بلدان العالم النامي ومن ضمنها الاردن وذلك لمواجهة المشكلات المتزايدة في وحداتها الاقتصادية العاممة والخاصة والتي ترجع الى افتقار هذه الوحدات الى القواعد الادارية الجيدة لإدارتها من خلال استحداث قوانين واجراءات رقابية مشددة وتطوير نظم الادارة وهذا ما ظهر بوضوح من خلال قانون ساربنز- اوكسلي ، ومفهوم حوكمة الشركات، ان نظم الرقابة الداخلية تمثل صمام وخط الدفاع الاول لضمان عمل اي وحدة اقتصادية وفق القوانين والسياسات والاجراءات المعتمدة لتقديم منتجات وخدمات بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية وحماية الموجودات من سوء الاستخدام او الاستغلال وذلك باعتماد نظم معلومات (محاسبية، ادارية)

يمكن من خلالها تقديم معلومات مالية وغير مالية صحيحة ومعتمدة وموثوق بها (Lembi Noorvee , 2006).

مفهوم الرقابة الداخلية

إن المنتبِع للأدبيات الرقابية والتدقيقية يلاحظ وجود عدة تعريفات لنظم الرقابة الداخلية، ويرجع ذلك الى التطور في هذا المفهوم والعوامل البيئية المؤثرة فيه وطبيعة الجهات والمنظمات التي تناولت هذا التعريف. واهم التعاريف الخاصة لنظم الرقابة الداخلية هي:

أ- عرف البعض نظم الرقابة الداخلية بانها مجموعة من الضمانات المتضمنة التعليمات المالية والقرارات الإدارية والطرق المحاسبية المستخدمة في توجيه الوحدة نحو تحقيق أهدافها) ، فهي هادفة إلى ضمان المحافظة على موجودات الوحدة ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة وتطبيق تعليمات الإدارة في تحسين الأداء من جهة أخرى (رفعت، 2003 ، 7).

ب- تعريف لجنة دعم المنظمات المنبثقة عن لجنة (Treadway) فقاد جاء فيها إن نظم الرقابة الداخلية ما هي إلا عملية تتأثر من قبل إدارة الوحدة ومستخدمي معلوماتها، فهي مصممة لتوفير تأكيد معقول لتحديد أهدافها وتتعلق بالمجلات الآتية:- (دهمش وأبو زر، 2005).

-زيادة كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.

-الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات.

كما ولقد أهتم علماء الإدارة والإداريون، ولا زالوا يولون أهمية قصوى لموضوع الكفاءة والفاعلية ودورهما في تحقيق الأهداف للمنظمات الإدارية واتفقت آراؤهم على أن تحقيقهما يرتبط إلى درجة كبيرة بمستوى التنسيق والتكامل بين النشاطات الإدارية التي تمارسها تلك المنظمات. إن أي عمل تم أو يتم إنجازه لا بد من معرفة مدى تحقيقه لاهدافه في اقل وقت ممكن وبأقل جهد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة وهذا هو جوهر النشاط الرقابي الذي يهدف إلى تحقيق الكفاءة في انجاز الأعمال وذلك من خلال تحديد مستويات الأداء المستهدفة وحصر النتائج الفعلية وتقييمها للتأكد من مطابقتها لتلك المستويات وفي حالة عدم تطابق المستويين من الأداء الفعلي والمستهدف فإن النشاط الرقابي لا بد من أن يوفر الأسس السليمة لمعالجة وتصحيح الأخطاء والانحرافات التي صاحبت أو تصاحب التنفيذ وذلك حتى تعيد العمل إلى المسار الصحيح (Arens & James 2002).

إن ممارسة النشاط الرقابي من أهم مسؤوليات ومهام المشرفين والروساء الإداريين في المنظمات ليتعرفوا على اتجاه سير الأعمال في تلك المنظمات. وكون العمل الرقابي أحد أركان العملية الإدارية كالتهيئة والتنظيم والتوجيه، ثم يأتي دور الأجهزة الرقابية المركزية المتخصصة التي تتمتع بنظرة كلية خارجية شاملة عن نشاط الدائرة، واخيرا تكون الرقابة التشريعية الخارجية (ديوان الرقابة والتفتيش الإداري، 1994). عند تصميم نظام للرقابة يوجد لدى كل من الإدارة العليا والمراجع الخارجي بعض الاهتمامات المشتركة بالإيضـافـة إلى وجود الاهتمامات المشتركة في تقييم النظام (Escher Stem 2005).

هذا ويرجع السبب في وضع نظام للرقابة الداخلية في وزارة أو مؤسسة أو شركة ما إلى مساعدتها على تحقيق أهدافها ويحتوي النظام على مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تصميمها لامداد الإدارة بتأكيد مناسب على إن الأهداف التي تراها أساسية للدائرة أو للشركة سوف يتم تحقيقها ويطلق على السياسات (policies) والإجراءات (procedures) (أرينز لوبك 2002) . ولقد عرف المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية العليا الرقابة المالية بأنها منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية

الرقابة الداخلية من منظور ازدياد حجم الدور الذي تضطلع به والدعم والاهتمام من خلال تفويض السلطات والصلاحيات والشفافية والمساءلة (الحاكمية الرشيدة).

"ان ارساء المبادئ العليا التي قام الوطن من اجل اعلائها كالعدالة والمساواة وسيادة القانون، اضافة الى مكافحة الفساد، والشفافية والمساءلة والتي هي ركائز جوهرية للحكومة الرشيدة في الاردن هي القاعدة الاساسية والمنطق الثابت. ان محاربة الفساد وباشكاله كافة ، وقبل وقوعه، واصلاح الانظمة الادارية والمالية ، وتعزيز القيم المؤسسية والضوابط الاخلاقية في مؤسسات الدولة ، وتجذير ممارسة حق الحصول على المعلومة، اضافة الى تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة والمسؤولية في اتخاذ القرار الاداري داخل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني هي ضروريات لن تتحقق الا من خلال تفعيل اجهزة الرقابة والمساءلة وتكاملية عملها ، وفقا لافضل الممارسات والمعايير المهنية " (منظومة النزاهة الوطنية 2013 الرسالة الملكية السامية).

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في عدم إدراك أهمية الرقابة الداخلية وفعاليتها في الوزارات والدوائر الرسمية وما تؤديه من دور مهم في عملية الضبط والتحقق من صحة الإجراءات المتخذة في المحافظة وحماية المال العام وتتضمن أبعاد هذه المشكلة ومضامينها من خلال النقاط التالية :-

- 1- عدم وضوح مفهوم الرقابة الداخلية .
- 2- المحددات والمعوقات الفنية والقانونية التي تحول دون اعتماد معظم الوزارات والدوائر الرسمية نظام فعال للرقابة الداخلية .
- 3- طبيعة التسهيلات والمقومات المادية والبشرية التي تحتاجها الوزارات والدوائر الحكومية من اجل رقابة داخلية فاعله .
- 4- الأسباب الرئيسية لعدم استقلالية وحدات الرقابة الداخلية .

وتحاول الدراسة الاجابة على السؤال التالي :

هل تتمتع أجهزة الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية الاردنية بالكفاءة والفعالية؟

الإطار النظري

أولا الرقابة الداخلية

أهمية الرقابة الداخلية

لا شك أن للرقابة الداخلية دور كبير في حماية موارد المجتمع من الإسراف وسوء الاستعمال، حيث أصبحت المساءلة العامة تأخذ أفاقا واسعة نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بما في ذلك الإنفاق الحكومي وتنوعه وضخامة حجم المشروعات (الخاصة والعامة والمختلطة) وتكون الشركات العملاقة وكثرة الأموال المستثمرة فيها وتعدد فروعها وأنشطتها ، كذلك نجد إن زيادة الوعي الشعبي والضغوط على أجهزة الدولة ومؤسساتها أدت هي الأخرى إلى زيادة متطلبات المساءلة العامة (إعلان جاكارتا ، 1997) حتى انه لم يعد كافيا خلو العمل المحاسبي ومخرجاته من الخطأ والغش والتلاعب والتزوير ، كما لم يعد كافيا أن تسير العمليات التي تباشرها المنشآت وأجهزة الدولة مطابق لاحكام القوانين والأنظمة بالرغم من الأهمية البالغة لذلك ، وهناك حقيقة معروفة وهي إن الرقابة (التقليدية) تفرض على الوحدات الخاضعة للرقابة أن تكشف عن مدى براعتها وأمانتها في معالجة القضايا المالية وعمّا إذا كانت

تصرفاتها مطابقة بدقة للإجراءات والمتطلبات القانونية وذلك دون الاهتمام بكفاءة أو فعالية المشروع وبذلك قد لا تشجع الرقابة النظامية على إيجاد التفكير المبدع الذي يعزز الكفاءة والفعالية وقد تحول دون تحقق الأعمال التي تتميز بالابتكار. لقد توسع نطاق الرقابة الداخلية توسعا هائلا في السنين الأخيرة في العديد من الدول وظهر اتجاه يميل بإصرار نحو التحول من الرقابة النظامية (رقابة المطابقة) إلى ما يسمى "الرقابة الشاملة" (الأمم المتحدة 1977).

نشأة الرقابة الداخلية وعلاقتها وهيكلتها الإدارية والمالية

لقد تم تطبيق الرقابة في مختلف العصور بأساليب وطرق تتناسب وطبيعة المجتمع الذي طبقت فيه. أما في الأردن فقد بدأت الرقابة المالية العامة بالظهور منذ تأسيس إمارة شرق الأردن حين وصل سمو الأمير عبدالله بن الحسين إلى عمان حيث اخذ على عاتقه تأسيس أركان الدولة وبعدها بدأ التفكير في تشكيل الإدارة العامة. وعندما ازدادت نفقات الدولة وإيراداتها واتسعت مجالات عملها كان لا بد من وجود جهة رقابية عليا تمارس الرقابة على المال العام وتتمتع بصلاحيات رقابية واسعة حيث تم إنشاء ديوان المحاسبة عام 1952 ليقوم بهذا الدور استنادا إلى المادة (119) من الدستور إلا أن هنالك بعض العوائق التي تحد من عمل الديوان حتى اليوم رغم تعديل قانون الديوان عدة مرات .

ونتيجة للعوائق التي واجهت الديوان كان لا بد من التفكير بإنشاء وحدات رقابية داخلية لكل دائرة أو مؤسسة عامة حيث تم إصدار بلاغ رسمي يحمل الرقم (31) لسنة 1992 بشأن ضبط مختلف جوانب العملية الإدارية والمالية وكذلك بلاغ رقم (11) لسنة 2011 والبلاغ رقم (9) لسنة 2015. وتنفيذا لما جاء في البند (1) من البلاغ بتكليف لجنة مختصة لوضع إطار موحد لمهام وحدات الرقابة الداخلية التي استوجب البلاغ استكمال إنشائها ضمن الهياكل التنظيمية للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية خلال فترة أقصاها شهرين من تاريخ صدوره . وبناء على ما أوصت به اللجنة فقد قررت اعتماد الأسس الواردة في توصياتها المرفقة مع البلاغ لتكون إطارا موحدًا لعمل الوحدات .

نتيجة للتوسع في حجم الإنفاق الحكومي ومراعاة للاهتمامات الحديثة في مجالات الرقابة والتقييم والمساءلة وانسجاما مع توجهات الحكومة في تطوير الأداء في القطاع الحكومي العام وتحسين مستوى الخدمة العامة واحكام الرقابة على استخدامات المال العام وتفعيل أنظمة الضبط الداخلي ولغايات تسهيل مهمة الرقابة الخارجية من قبل وزارة المالية وديوان المحاسبة ومكاتب التدقيق الخاصة، فقد تبنت الحكومة فكرة إنشاء وحدات للرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة وذلك من اجل خدمة الإدارة العليا في كل منها في مجال الرقابة على المال العام وضمان الالتزام بمستويات الأداء المخططة لإنجاز الأهداف المرسومة وذلك ضمن الإطار العام التالي :

أولاً: وحدة الرقابة الداخلية

أ) الهدف العام

تهدف وظيفة الرقابة الداخلية إلى مساعدة الإدارة العليا في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة إلى التأكد من أن الأهداف المحددة قد تم إنجازها وفق الخطط والسياسات المرسومة والى تزويدها بالمعلومات والبيانات عما يجري على الواقع لغايات إحكام الرقابة والتقييم والمساءلة .

ب) أهداف الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية

نظرا لأن الوحدات الحكومية تسعى إلى تنفيذ برامج خطة التنمية في الدولة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ونظرا لأن هناك عادة ندرة في الموارد الحكومية، وبالتالي فإن تشديد الإنفاق والحفاظ على المال العام يعتبر من

The effectiveness of internal control....

أهم أولويات نظم الرقابة الداخلية فى الوحدات الحكومية. بناءا على ذلك فإن أهداف الرقابة الداخلية فى الوحدات الحكومية تشمل ما يأتى :-

- 1- تنفيذ العمليات بكفاءة ، وفعالية ، وبطريقة منظمة وأخلاقية واقتصادية.
- 2- حماية الموارد من الخسارة والتلف وسوء الاستخدام.
- 3- توفير معلومات تتصف بالدقة لتحقيق أهداف التقرير المحاسبي ، على الأخص تحقيق المساءلة.
- 4- الالتزام بالنظم والقوانين والسياسات والتعليمات.

ج) نطاق العمل ومجالاته

يمتد نطاق عمل الرقابة الداخلية ليشمل التدقيق والرقابة المالية والإدارية السابقة و/ أو اللاحقة والشاملة أو الجزئية فى المجالات التالية :

- 1 - الموارد واستخداماتها
- 2 - عناصر الإنتاج البشرية والمادية والموظفة والمستخدمة والمخزونة
- 3 - الأداء وإجراءات العمل
- 4 - القوانين والأنظمة والتعليمات الموظفة والمستخدمة والمخزونة
- 5 - السجلات والمستندات والوثائق والملفات
- 6 - أعمال اللجان

د) المهام والمسؤوليات

- 1 - الفحص والتحقق والتقييم لكافة اوجه النشاط المتعلقة بسلامة وصحة المعاملات والتصرفات المالية أو إجراءات العمل وعناصر الإنتاج البشرية والمادية .
- 2 - التحقق والتأكد من أن الموارد قد تم تحصيلها فى مواعيدها وتوثيقها بالسجلات حسب الأصول واستخدامها فى الأوجه المخطط لها .
- 3 - الفحص والتحقق من أن الالتزام بالخطط ومستويات الأداء والأهداف المرسومة
- 4 - التحقق والتأكد من الأصول والممتلكات وعناصر الإنتاج المختلفة قد تم امتلاكها أو شراؤها أو إنشاؤها أو توظيفها أو استخدامها أو الانتفاع بها وفق المواصفات والمعايير والخطط الموضوعية والمعتمدة لها .
- 5 - التحقق والتأكد من توفير كافة الوسائل الممكنة لسلامة عناصر الإنتاج الموظفة وصيانتها وحمايتها والمحافظة عليها .
- 6 - التحقق من استخدام عناصر الإنتاج وإجراءات العمل قد تمت وفق التشريعات المعمول بها
- 7 - التحقق من صحة وأصولية السجلات والمستندات والوثائق والملفات .
- 8 - تقييم الأداء فى كافة مجالات العمل .
- 9 - المشاركة فى أعمال اللجان بتكليف من الجهة التي ترتبط بها الوحدة .
- 10 - الاستفسار والسؤال والحصول على البيانات والمعلومات وذلك فى نطاق المهام المناطة بالوحده.
- 11 - التوصية بإلغاء أو تعديل كل ما يعيق أو يحول دون الأداء الفعال والرقابة الفعالة .
- 12 - تقييم القرارات الإدارية للتأكد من انسجامها مع التشريعات المعمول بها (Kent,1983).

هـ) الموقع فى الهيكل التنظيمي

يتوجب إن يكون لوحة الرقابة الداخلية مستوى إداري مماثل للوحدات والتقسيمات الإدارية الرئيسية فى الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة الرسمية العامة ولرئيسها أو مديرها نفس المستوى الإداري لرؤساء أو مدراء الوحدات

الرئيسية في كل منها على إن يرتبط مباشرة بالوزير إذا كانت الوحدة تابعة لوزارة أو دائرة حكومية وبالمدير العام إذا كانت تابعه لمؤسسة رسمية عامه .

ويشترط إن يوفر هذا الموقع لوحدة الرقابة الداخلية الأمور التالية:-

- 1 - الاستقلال التام عن تأثيرات خطوط السلطة لكافة المستويات الإدارية الأخرى
- 2 - الدعم الإداري الدائم والمستمر من المسؤول الأعلى في الوزارة أو الدائرة الحكومية أو المؤسسة الرسمية أو الشركة الخاصة والتعاون الإيجابي من كافة المستويات الإدارية الأخرى
- 3 - ضمان تنفيذ التوصيات والإجراءات التصحيحية المقدمة أو المقترحة من قبلها
- 4 - تقديم التقارير مباشرة إلى الوزير ونسخة إلى الأمين العام أو المدير المرتبط به إذا كانت لوحدة تابعة لمؤسسه رسمية أو شركة خاصة .

و (الهيكل التنظيمي للوحده

تحدد التقسيمات الإدارية في الهيكل التنظيمي لوحدة الرقابة الداخلية على النحو التالي : -

- 1 - وحدة الرقابة الداخلية : ويرأسها مدير يرتبط بالوزير أو مدير عام المؤسسة أو الشركة الرسمية أو الخاصة .
- 2 - قسم التدقيق والرقابة المالية : ويرأسه رئيس قسم يرتبط بالمدير .
- 3 - قسم التدقيق والرقابة الإدارية : ويرأسه رئيس قسم يرتبط بالمدير .

ز (العاملون في وحدة الرقابة الداخلية

يحدد عدد العاملين في وحدة الرقابة الداخلية ونوع مؤهلاتهم العلمية ومدة خبراتهم العملية في ضوء نشاط واهداف الوزارة أو الدائرة أو الشركة أو المؤسسة الرسمية أو الخاصة على النحو التالي :

1 - مدير وحدة الرقابة الداخلية

- المؤهل العلمي : الدرجة الجامعية الأولى في المحاسبة كحد أدنى .
مدة الخبرة : خمس سنوات على الأقل في مجال اختصاصه .

2 - رئيس قسم التدقيق والرقابة المالية

- المؤهل العلمي : الدرجة الجامعية الأولى في المحاسبة كحد أدنى .
مدة الخبر : سنتين على الأقل في مجال اختصاصه .

3 - العاملون في قسم التدقيق والرقابة المالية

العدد : يحدد عدد العاملين في هذا القسم في ضوء طبيعة حجم العمل في كل وزاره أو دائرة أو مؤسسة رسمية كانت أو خاصة على حده .

المؤهل العلمي : الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى .

مدة الخبرة : يفضل من لديه خبرة في مجال اختصاصه .

ثانياً: الدراسات السابقة

1 - دراسة عبدالله عقلة غنيمات ، ووليد زكريا صيام (2011) بعنوان "العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية"

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية، والوقوف على أهم المعوقات) المحددات (التي تحد من فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وتطورها في الوزارات الأردنية. لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، قام الباحثان بتصميم استبانة، تم توزيعها على المديرين والعاملين في أجهزة الرقابة الداخلية في الوزارات الممثلة لعينة الدراسة البالغ عددهم (126) شخصاً وتم استرداد واعتماد ما نسبته

(82 %) من الاستبانات الموزعة لغايات التحليل الاحصائي. ومن أهم نتائج الدراسة أن أكثر العوامل تأثيراً في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية هو النظام المحاسبي ومكوناته، وأقل العوامل تأثيراً كفاءة العاملين ورقابة الأداء. وأظهرت الدراسة وجود ضعف في تطبيق سياسات اختيار وتعيين موضوعية للعاملين ونقص التدريب الجيد لهم. إضافة إلى ضعف القيادات الإدارية في الوزارات الأردنية، ونقص في دور السلطة التشريعية وهيمنة السلطة التنفيذية عليها.

في ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثان بضرورة أن تولي الحكومة الأردنية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية المزيد من الاهتمام وذلك من خلال التركيز على المقومات الإدارية والمالية الأساسية المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، وتفعيل أسس ومعايير الاختيار والتعيين، وتطوير معايير دقيقة لقياس وتقييم الأداء الحكومي.

2 - دراسة سليمان سند السبوع (2011) بعنوان "اثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لآطار COSO على أهداف الرقابة حالة الشركات الصناعية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية ومعرفة فاعليتها في تحقيق أهداف الرقابة. كما استهدفت أيضاً اختبار أثر عناصر الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الرقابة. وقد اشارت نتائج الدراسة بشكل عام من خلال اختبار t-test للعينات الواحدة ، الى فاعلية وكفاءة أنظمة الرقابة في الشركات الصناعية الأردنية، فيما اظهر تحليل الانحدار المتعدد وجود اثر هام لعناصر الرقابة مجتمعة في تحقيق أهداف الرقابة مع وجود بعض الاستثناءات. وقد تضمنت الدراسة عدداً من التوصيات كان أهمها الاهتمام بمراقبة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال إجراء التقييمات المستمرة لتلك الأنظمة بما يسهم في زيادة فاعليتها وكفاءتها.

3 - دراسة بن طريف (2010) بعنوان "اثر وحدات الرقابة الداخلية في فاعلية الوزارات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها"

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر وحدات الرقابة الداخلية في فاعلية الوزارات الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها . من خلال تطوير استبانة وزعت على مجتمع الدراسة البالغ (152) موظفاً وموظفة وقد توصلت الدراسة الى وجود اثر ذو دلالة احصائية لابعاد الرقابة الادارية مجتمعة (كفاءة التشريعات كفاءة الموارد البشرية، اهداف الرقابة الادارية، اختصاصات الرقابة الادارية، التكنولوجيا المستخدمة) في فاعلية الوزارات الأردنية. كما توصلت الى وجود اثر لابعاد الرقابة الداخلية المالية مجتمعة (الطرق والاجراءات المحاسبية، المحافظة على الاصول، المحافظة والاستخدام الامثل للنقد) في فاعلية الوزارات الأردنية. وقدم الباحث العديد من التوصيات منها: فصل وحدات الرقابة الداخلية عن الادارة العليا بما يتوافق مع التشريعات والأنظمة والقوانين بحيث تكون هنالك استقلالية في عمل تلك الوحدات الرقابة الداخلية دون تأثير، وكذلك العمل على تزويد ادارة الرقابة الداخلية بالكوادر البشرية واعدادها وتأهيلها بحيث تكون مؤهلة وقادرة من خلال دعمها ورفدها بالدورات التدريبية لتساعد في نضوج تلك الكوادر البشرية في العمل الرقابي.

4 (دراسة الشقيرات 2007) بعنوان "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي للممارسة المهنية في القطاع العام الاردني"

حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي للممارسة المهنية في القطاع العام الاردني وقد تبين ان معايير التدقيق الداخلي للممارسة مطبقة بنسبة 79% في القطاع العام الاردني وكانت اهم المعوقات التي تحول دون التطبيق الشامل للمعايير تتمثل في عدم ادراك الادارات لاهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي

بالإضافة الى عدم اهتمام المدقق الحكومي الخارجي (ديوان المحاسبة ووزارة المالية) بتقييم عمل وحدات الرقابة والتدقيق الداخلية ومدى التزامها بمعايير التدقيق الداخلي .

5 - دراسة الرحاحلة (2005) بعنوان "فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية"

حيث هدفت إلى التعرف على مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الرسمية والخاصة الأردنية من خلال قياس مدى التزام أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الرسمية والخاصة الأردنية بالمعايير الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين في عملها، وتأثير العوامل المتعلقة بالجامعة والعوامل الشخصية للعاملين على مدى الالتزام بتطبيق هذه المعايير، وتقديم التوصيات لرفع مستوى فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الرسمية والخاصة الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجامعات الأردنية تلتزم بالمعايير الدولية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين. كما أن العوامل المتعلقة بأفراد العينة ليس لها تأثير على فاعلية الأداء بسبب التجانس، أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالجامعة فقد كان لعمر الجامعة دون غيره من العوامل أثر على فاعلية أداء التدقيق الداخلي، وأوصت الدراسة بضرورة تبادل الخبرة والمعرفة بين الجامعات في مجال التدقيق الداخلي .

6 -دراسة صادق الحسني ، وعبد الخراش (2000) بعنوان "متطلبات لجهزة الرقابة العليا للقيام برقابة الأداء"

إن رقابة الأداء هي اختصاص يتميز بالتحدي خصوصا السياسيين والبرقراطيين الذين لم يعتادوا تلقي تقارير رقابية حاسمة ولا يزال الاهتمام الأكثر في اغلب الأجهزة العليا للرقابة منصبا على الرقابة المالية ، وهذا عكس ما يحدث في الأجهزة الرقابية في بعض البلدان المتقدمة التي أصبحت رقابة الأداء فيها تستأثر بالاهتمام الأكبر. حيث ان التنفيذ الناجح لرقابة الأداء من قبل الجهاز الأعلى للرقابة يعتمد على بعض العوامل الاستراتيجية الهامة كتحديد الاهداف المتعلقة بإدخال وتطوير رقابة الأداء ووجود صلاحيات رقابية واضحة ومستوى جيد من الإمكانيات المتطورة للأجهزة العليا للرقابة ومن المفيد جدا للجهاز الأعلى للرقابة الاطلاع على خبرات وتجارب الأجهزة في الدول الأخرى، وهناك العديد من الدروس التي يمكن تعلمها من تلك الأجهزة التي أدخلت المفهوم ونفذت بعضا من أعمال رقابة الأداء. إن مهام الرقابة المالية تستلزم توفر موظفين من ذوي المؤهلات العالية المحددة في مجالات المحاسبة والتدقيق وادارة الأعمال ولكن رقابة الأداء تستلزم معرفة متنوعة ومتشعبة تقوم على الإلمام بعدة موضوعات وتخصصات بالإضافة إلى اكتساب خبرات ومهارات في جوانب مختلفة.

7- دراسة احمد ظاهر وداود الادغم (2000) بعنوان "تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية"

حيث توصلت إلى مايلي : -

لقد تبين نتيجة التحليل الإحصائي إن نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة في البنوك التجارية الأردنية يعتبر متينا أو قويا بدرجة جيدة حيث بلغ الوسط الحسابي لاجمالي نظام الرقابة (4.3) نقطة وبنسبة فعالية 86% تعتبر نسبة جيدة كما أشارت النتائج إلى أن الرقابة المحاسبية المتوفرة لدى البنوك التجارية الأردنية هي اكثر قوة ومتانة إلى حد ما من الرقابة الإدارية، واخيرا أظهرت النتائج إن البنوك التجارية الأردنية تختلف فيما بينها إذ يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بشأن المتانة والكفاية والفعالية لنظام التسهيلات المصرفية عند مستوى ثقة (99.9 %).

8- دراسة محمد الذنبيات (1999) بعنوان "المناخ التنظيمي واثرة على أداء العاملين في أجهزة الرقابة المالية والإدارية في الأردن"

حيث توصل الباحث إن هناك علاقة بين كل من متغيرات الجنس والمؤهل العلمي والمستوى الوظيفي وسنوات الخبرة لدى أفراد عينة الدراسة والنظر إلى اثر عوامل المناخ التنظيمي وبالذات الهيكل التنظيمي والسياسات الإدارية والبيئة الخارجية والتكنولوجيا في أداء العاملين. وان هذه العلاقة جوهرية وذات دلالة إحصائية فيما عدا متغيرات الهيكل التنظيمي وكل من المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي وسنوات الخبرة والنظر إلى اثر التكنولوجيا في أداء العاملين والتي أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة بينها . ويستنتج من الدراسة كذلك أنه يتوجب على القيادات الإدارية إعادة النظر في السياسات الإدارية المتبعة داخل هذه الأجهزة فتعزيز العلاقات الإنسانية الجيدة بين العاملين واللقاءات الدورية لبحث القضايا التنظيمية واشعار المرؤوسين بأهمية عملهم وإنتاجهم وفتح باب الحوار التنظيمي المتواصل معهم ومساهماتهم في اتخاذ القرار , كلها عوامل تساعد إيجابيا على أداء العاملين، واما عن البيئة الخارجية فيرى الباحث إن على القيادات الإدارية لهذه الأجهزة أن تكون أكثر انفتاحا وتفاعلا مع المؤسسات الأخرى ومع المجتمع وان يكون هناك لقاءات مستمرة مع العاملين في أجهزة الدولة بهدف توضيح رسالة أجهزة الرقابة وأنها ليست وصية على أعمال أجهزة الدولة أو تترصد أخطاءها وترصد سلوكها .

9- دراسة ضياء الدين عمران (1994) بعنوان "تقييم نوعية الرقابة الداخلية بدولة الامارات"

حيث خلص الباحث إلى :-

جعل البحث صورة الرقابة الداخلية بدولة الإمارات واضحة أمام المستويات الإدارية المختلفة، والمرافقين الماليين، ومدراء الموازنة، ولجان المراجعة ،فالمشاكل التي تواجه نظام الرقابة الداخلية بدولة الإمارات. وكذلك نقاط الضعف في هذا النظام أصبحت بعد هذه الدراسة أكثر وضوحا من ذي قبل ، وكل جهة من الجهات المهتمة بأمر الوحدات الإدارية الحكومية بدولة الإمارات تستطيع الآن أن تضع تصورا لخطط إصلاح نظام الرقابة الداخلية ليحقق الفائدة المرجوة منه لكل جهة. وبصفة عامه فأن التقارير الأكثر أهمية هي تقارير ديوان المحاسبة فالتقارير الإدارية .

10 - دراسة محمد علي عبد اللطيف (1995) بعنوان "تطوير الرقابة على المال العام في الأردن"

حيث خلص الباحث فيها إلى إن هنالك مجموعة من المعوقات التي تواجه هذه الرقابة مثل عدم شمولية واحداث أنظمة رقابية داخلية لجميع المؤسسات الحكومية وعدم استقلاليتها تماما، وافتقار رقابتها على الرقابة التقليدية، ونقص الخبرات اللازمة فيها وعدم تناسب عدد موظفيها مع الزيادة المطردة في أعبائها نتيجة للتزايد المستمر في حجم النفقات والإيرادات العامة من سنة لأخرى ، إضافة إلى عدم اطلاع أنظمة الرقابة الداخلية على الأنظمة والقوانين المالية قبل وضعها موضع التنفيذ .

11 - دراسة (COSO 1992) Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commissions'

في عام 1992 تم نشر دراسة هامة عن الرقابة الداخلية إطار متكامل وتم تمويل هذه الدراسة من قبل اللجنة التي شملت المنظمات التي سبق أن رعت لجنة Treadway وتتكون من العديد من منظمات المحاسبة ويشار إلى هذه الدراسة ب (COSO)) وفي ديسمبر 1995 اصدر مجلس معايير المراجعة النشرة 78 من معايير المراجعة والتي حلت محل النشرة 55 وتم فيها تبني تعريف ووصف الرقابة الداخلية الذي ورد في تقرير

COSO. حيث أشارت الدراسة إلى انه يجب أن تزيد منافع الرقابة الداخلية عن التكاليف المتوقعة منها ويعد من منافع الرقابة الداخلية للإدارة ولكنه ليس أهمها على الإطلاق تخفيض تكلفة المراجعة عند تقييم الرقابة الداخلية على إنها تتسم بالجودة أو الامتياز بما يؤدي إلى تخفيض خطر الرقابة .

ويوجد للإدارة عادة ثلاث اهتمامات أو أهداف عامه من تصميم رقابة داخلية فعال وهي :-
الاعتماد على التقرير المالي :- حيث يقع على عاتق الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية وكذلك مسؤولية قانونية

كفاءة وفعالية التشغيل :- يتم وضع عناصر الرقابة لتعزيز الاستخدام الفعال والكفاء للموارد بما في ذلك الأفراد .
الاستجابة للقوانين والقواعد التنظيمية :- يوجد العديد من القوانين والقواعد والأنظمة التنظيمية التي يجب على الإدارة أن تدعن لها ويرتبط بعضها بالجوانب المحاسبية مثل حماية الحقوق المدنية، وضريبة الدخل، وقانون الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي ، والقوانين الخاصة بالفساد والأموال العامة وغيرها (الفين أرينز ، جيمس لوبك ، 2002) .

فرضيات الدراسة :-

تشير جميع الدراسات العربية والأجنبية إلى أن الدول النامية ومنها الدول العربية ، ما زالت تعاني من تخلف في أنظمتها الرقابية وخاصة عدم مواكبتها لمتطلبات التنظيم السليم والرقابة الداخلية الفعالة بشكلها التقليدي والحديث ، والجدير بالذكر إن ديوان المحاسبة قد أشار في كثير من تقاريره السنوية إلى ضرورة تحديث وتفعيل دور الرقابة الداخلية في المؤسسات العاملة فيها ومعالجة نواحي الضعف والقصور في دورها .

وللوقوف على أبعاد وجوانب هذه النواحي فقد تم وضع الفرضيات التالية :-

H01: هناك اثر ذو دلالة إحصائية لعدم وضوح مفهوم الرقابة الداخلية على أدائها.

H02: هناك اثر ذو دلالة إحصائية لضعف استقلالية الرقابة الداخلية على أدائها في

المؤسسات الحكومية .

H03: هناك اثر ذو دلالة إحصائية لعدم تفعيل أهمية الرقابة الداخلية على أدائها.

H04: هناك اثر ذو دلالة إحصائية لمعوقات عمل الرقابة الداخلية على أدائها.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في جانبها النظري على المراجع والدراسات التي تمت في هذا المجال، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي في دراسته وذلك بتحليل النظام القائم حالياً والوقوف على مواطن ضعفه وأسبابها واقتراح الحلول والتعديلات الملائمة لمعالجتها ، ولهذا الغاية تم توزيع استبانته على عدد من موظفي (وزارة المالية) مراقبين ماليين ، ورؤساء مراقبات ومدققين (ديوان المحاسبة) المتواجدين في وزارات ودوائر الدولة المختلفة والاعتماد على خبراتهم ومعرفتهم بأنظمة الرقابة الداخلية كلا في الوزارة أو الدائرة المكلف بالعمل فيها ، كون هؤلاء لهم علاقة مباشرة وحيثية وارتباط بمخرجات عمل وحدات الرقابة الداخلية .

مجتمع وعينة الدراسة:

تتولى وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية في الأردن مهمة الرقابة والضبط على المال العام من خلال هذه الوحدات المنتشرة في الوزارات والدوائر الحكومية والبالغ عددهم خمسين موظف (مدقق او مراجع) وقد تم التركيز في هذه الدراسة على تقييم المراقبات والمراقبين الماليين في مراكز الوزارات والدوائر الحكومية التالية بعد قبولهم تعبئة الاستبانة:-

The effectiveness of internal control....

- 1- المجلس الأعلى للشباب
- 2- الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية
- 3- وزارة الزراعة
- 4- وزارة التربية والتعليم
- 5- سلطة الطيران المدني
- 6- وزارة الصحة
- 7- دائرة الجمارك
- 8- دائرة قاضي القضاة
- 9- مديرية التأمين الصحي
- 10- وزارة الثقافة
- 11- دائرة ضريبة الدخل

أسلوب جمع البيانات

استخدم الباحث أسلوب الاستبانة لجمع البيانات حيث تم استخدام استبانة تحتوي على مجموعة من الأسئلة تتعلق بنواحي المفهوم والأهمية والاستقلالية والمعوقات التي تمثل محور وفاعلية الرقابة الداخلية لكي تتمكن من القيام بدورها بفاعلية وهذه الاستبانة تم تصميمها من قبل مدرسي قسم المحاسبة في الجامعة الأردنية وجامعة مؤتة وتم تعديل بعض الأسئلة لتواكب قياس فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية وقد قسمت الاستبانة إلى جزئين اشتمل الجزء الأول على المعلومات والبيانات الشخصية عن المستجيبين ، واشتمل الجزء الثاني على 31 سؤالاً لقياس وضوح مفهوم الرقابة الداخلية ، ودرجة استقلاليتها ، وأهميتها ، ومعوقات عملها. وقد استخدم الباحث سلم ليكرت ، وهو أسلوب شائع الاستخدام ليستند على إعطاء كل إجابة أهمية نسبية معينة تم وضعها حسب أهميتها في نجاح الرقابة الداخلية ، وتدرجت أوزان الأهمية النسبية من (1-5) فكلما زاد رقم الأهمية النسبية كلما زادت فعالية الرقابة الداخلية والعكس صحيح .

خصائص عينة الدراسة :

لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لفقرات القسم الأول : -

(1) الجنس

جدول رقم (1)

النسبة	التكرار	الجنس
72.7 %	24	ذكر
23.3 %	9	أنثى
100 %	33	المجموع

ويلاحظ من الجدول اعلا أن 72.7 % من عينة الدراسة من الذكور و23.7 % من عينة الدراسة من الإناث ويرى الباحث أن هذه النسبة منسجمة مع طبيعة التدقيق والرقابة والصعوبات التي تواجه المدققين من حيث التنقل والعمل الميداني والعمل بعد أوقات الدوام الرسمي والتعرض للضغوط من الدوائر الخاضعة للرقابة .

(2) العمر :

جدول رقم (2)

النسبة	التكرار	الفئة
15.1 %	5	20 - 30 سنة
42.4 %	14	31 - 40 سنة
27.3 %	9	41 - 50 سنة
6.1 %	2	51 - سنة فأكثر
9.1 %	3	لا إجابة
100 %	33	المجموع

نلاحظ أن 15.1 % من العينة تتراوح أعمارهم بين (20-30 سنة) ، و 42.4 % من العينة تتراوح أعمارهم بين (31 - 40) ، و 27.3 % من العينة تتراوح أعمارهم بين (41 - 50) ، أما 6.1 % من العينة تزيد أعمارهم عن 51 سنة مما يدل على أن النسبة الأكبر من فئة الشباب ذو الخبرة العملية وهذه النتيجة تتسجم مع ضرورة وجود الخبرة الكافية .

(3) التحصيل العلمي :

جدول رقم (3)

النسبة	التكرار	التحصيل
3 %	1	ثانوية فما دون
12.2 %	4	دبلوم
78.8 %	26	بكالوريوس
3 %	1	ماجستير
3 %	1	لا إجابة
100 %	33	المجموع

نلاحظ أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة من حملة بكالوريوس (78.8 %) يلهم حملة الدبلوم (12.2 %) أما الباقي فيتنوعون بالتساوي بين حملة الثانوية العامة فما دون وحملة الماجستير ، مما يعكس ارتفاع حملة المؤهلات الجامعية بين أفراد العينة وهذا دليل على أن التأهيل العلمي للقائمين بعملية الرقابة والتدقيق مناسب .

(4) التخصص العلمي :

جدول رقم (4)

النسبة	التكرار	التخصص
69.7 %	23	محاسبة
6.1 %	2	اقتصاد

The effectiveness of internal control....

قانون	1	3 %
إدارة أعمال	3	9.1 %
أخرى	2	6.1 %
لا إجابة	2	61 %
المجموع	33	100 %

نلاحظ أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة متخصصين في المحاسبة يليهم تخصص إدارة الأعمال وبما يتناسب مع طبيعة عمل أفراد العينة المتصلة بالرقابة والتدقيق .

(5) عدد سنوات الخبرة :

جدول رقم (5)

النسبة	التكرار	الفئة
15.1 %	5	1 - 5 سنوات
21.2 %	7	6 - 10 سنوات
36.4 %	12	11 - 15 سنة
27.3 %	9	16 - فأكثر
100 %	33	المجموع

نلاحظ إن 15.1 % من عينة الدراسة تتراوح خبراتهم بين (1 - 5) سنوات و 21.2 % من العينة تتراوح خبراتهم بين (6 - 10 سنوات) ، و 36.4 % من العينة تتراوح خبراتهم بين (11 - 15 سنة) أما 27.3 % من العينة فتزيد خبراتهم عن 16 سنة مما يدل على ارتفاع الخبرة العملية لأفراد العينة .

(6) المستوى الإداري :

جدول رقم (6)

النسبة	التكرار	المستوى
27.2 %	9	محاسب / مدقق
48.5 %	16	مراقب مالي
0.6 %	2	رئيس رقابة
0.6 %	2	مدير مديرية رئيسية
12.1 %	4	رئيس قسم
100 %	33	المجموع

نلاحظ إن 27.2 % من العينة يعملون في وظيفة محاسب / مدقق، و 48.5 % من العينة مراقبين ماليين ، و 0.6 % رئيس مراقبة ، و 0.6 % مدير مديرية رئيسية أما 12.1 % من العينة فهم رؤساء أقسام .

عرض نتائج الدراسة :

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف نتائج عينة الدراسة حيث تم تلخيصها في الجدول التالي :

جدول رقم (7 / أ)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	السؤال
1.4202	3.2727	1
1.1637	3.3333	2
0.9838	3.9697	3
0.7398	4.2121	4
0.8269	4.0606	5
0.8472	4.3030	6
1.1027	3.1818	7
1.0553	3.6364	8
1.0749	2.9697	9
0.8660	3.0000	10
0.9139	3.9091	11
0.9045	3.5455	12
0.9395	2.8485	13
0.9273	2.8788	14
0.8671	3.7576	15
0.8461	4.1818	16
0.9024	2.2424	17
0.8790	4.0909	18
0.6629	2.5758	19
1.0289	3.9394	20
0.7084	4.2424	21
0.8704	3.5152	22
0.9139	2.9091	23
0.8303	3.5758	24
0.8929	2.2121	25
0.9604	3.2121	26
1.1035	3.3030	27
0.8269	3.6061	28
0.7513	3.5758	29
1.0535	3.2121	30
0.8048	4.0909	31

عرض نتائج الدراسة بشكل مفصل:

The effectiveness of internal control....

جدول رقم (7/ب)

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مفهوم الرقابة الداخلية			
أ			
1	يقصد بالرقابة الداخلية التدقيق على المعلومات المالية المهمة	3.2727	1.4202
2	تصلح الرقابة الداخلية في ظل نظام مالي للقطاع الخاص	3.3333	1.1637
3	وجود الرقابة الداخلية يعني بالضرورة وجود مساءلة عن الأخطاء	3.9697	0.9838
4	تهدف الرقابة الداخلية إلى الوضوح والصراحة في الإجراءات المالية	4.2121	0.7398
5	الرقابة الداخلية تعني التأكيد على مبدأ الشفافية في اتخاذ القرارات	4.0606	0.8269
6	الرقابة الداخلية تسهم في جعل الإدارات المالية أكثر كفاءة في تنفيذ أعمالها	4.3030	0.8472
		3.8586	0.9969
استقلالية الرقابة الداخلية			
ب			
7	تمارس الرقابة الداخلية أعمالها باستقلالية	3.1818	1.1027
8	تؤدي وحدات الرقابة الداخلية عملها بحياد ونزاهة	3.6364	1.0553
9	لا تخضع وحدات الرقابة الداخلية لأي ضغط من أي أحد	2.9697	1.0749
10	تسهم وحدات الرقابة الداخلية في صياغة وإصدار الأنظمة والقوانين والتعليقات المالية ذات الصلة	3.000	0.8660
11	هناك شروط يجب مراعاتها عند تعيين موظفو وحدات الرقابة الداخلية لضمان كفاءتهم	3.9091	0.9139
12	تستطيع وحدات الرقابة الداخلية الحصول على المعلومات والسجلات والوثائق اللازمة بسهولة	3.5455	0.9045
13	يتم التقيد بمعايير تعيين موظفي وحدات الرقابة الداخلية	2.8485	0.9395
14	يتمتع موظفو وحدات الرقابة الداخلية بالحماية طبقاً للأنظمة والقوانين	2.8788	0.9273
		3.2462	0.9730
أهمية الرقابة الداخلية			
ج			
15	أحدثت وحدات الرقابة الداخلية تغييرات إيجابية في الحفاظ على المال العام	3.7576	0.8671
16	يتطلب أداء وحدات الرقابة الداخلية مزيداً من التطوير	4.1818	0.8461
17	تدنى نسبة الأخطاء في الإجراءات المالية لا يستلزم وجود رقابة داخلية	2.2424	0.9024
18	عدم توفر رقابة داخلية يؤدي إلى زيادة تحمل المسؤولية من الأجهزة الرقابية الأخرى (ديوان المحاسبة ووزارة المالية)	4.0909	0.8790
19	تعارض نتائج تقارير الرقابة الداخلية ونتائج تقارير الرقابة الخارجية	2.5758	0.6629
20	غياب الرقابة الداخلية الفاعلة يؤدي إلى الضغط على الأجهزة الرقابية الأخرى	3.9394	1.0289
21	وجود رقابة داخلية فاعلة يساعد على الحفاظ على المال العام وضبط النفقات والترشيد	4.2424	0.7084
		3.575	0.8421
7			

معوقات عمل الرقابة الداخلية الأردنية		د
0.8704	3.5152	22
0.9139	2.9091	23
0.8303	3.5758	24
0.8929	2.2121	25
0.9604	3.2121	26
1.1035	3.3030	27
0.8269	3.6061	28
0.7513	3.5758	29
1.0535	3.2121	30
0.8048	4.0909	31
1.1787	3.3121	

نلاحظ من الجدول السابق إن اتجاهات عينة الدراسة سلبية نحو الفقرات (9 ، 13 ، 14 ، 17 ، 19 ، 23 ، 25) وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أقل من متوسط أداة القياس (3) كما إن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو باقي الفقرات وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) . حيث أن متوسط أداة القياس = مجموع أوزان القياس / 5 = 3

اختبار الاعتمادية :

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ألفا = 67.075 % وهي نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60 % كما هو مبين بالجدول.

جدول (8)

الف	الوسط الحسابي	الفرضية
0.628	3.8586	H1 الأولى
0.858	3.2462	H2 الثانية
0.655	3.5758	H3 الثالثة
0.641	3.2357	H4 الرابعة
0.670	3.4790	

اختبار الفرضيات

الفرضية (1) مفهوم الرقابة الداخلية:

Ho : لا يدرك المدققون الخارجيون مفهوم الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية

Ha : يدرك المدققون الخارجيون مفهوم الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية

جدول رقم (9)

نتائج اختبار الفرضية

المحسوبة T	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
8.147	2.0369	صفر	رفض	3.8586

فقد تم استخدام اختبار One sample T - test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق إن قيمة (T المحسوبة = 8.147) أكبر من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) وتقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني يدرك المدققون الخارجيين مفهوم الرقابة الخارجية في الوزارات والدوائر الحكومية .

الفرضية (2) استقلالية الرقابة الداخلية :

Ho : لا توجد هناك استقلالية في عمل وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية

Ha : توجد هناك استقلالية في عمل وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية

جدول رقم (10)

نتائج اختبار الفرضية

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
2.0460	2.0369	0.049	رفض	3.2462

فقد تم استخدام اختبار One Sample T - test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق إن قيمة (T المحسوبة = 2.0460) أكبر من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية . وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (Ha) ، وهذا يعني توجد هناك استقلالية في عمل وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية

الفرضية (3) أهمية الرقابة الداخلية :

Ho : لا يدرك المدققون الخارجيون أهمية الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية

Ha : يدرك المدققون الخارجيون أهمية الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية

جدول رقم (11)

نتائج اختبار الفرضية

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
7.451	2.0369	صفر	رفض	3.5758

فقد تم استخدام اختبار $One\ sample\ T - test$ ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 7.451) أكبر من قيمتها الجدولية ، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (H_a) وهذا يعني يدرك المدققون الخارجيون أهمية الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية .

الفرضية (4) معوقات عمل الرقابة الداخلية الأردنية :

H_0 : لا توجد هناك معوقات لعمل وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية

H_a : توجد هناك معوقات لعمل وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية

جدول رقم (12)

نتائج اختبار الفرضية

T المحسوبة	T الجدولية	Sig T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
2.883	2.0369	0.007	رفض	3.2357

فقد تم استخدام اختبار $One\ sample\ T - test$ ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق إن قيمة (T المحسوبة = 2.883) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_a) ، وهذا يعني توجد هناك معوقات في عمل وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية .

نتائج الدراسة

يبين الجدول رقم (13) النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد أثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين كل من المتغيرات والنظر إلى اثر عواملها، مفهوم الرقابة، واستقلاليتها، وأهميتها، ومعوقات عملها، وان هذه العلاقة جوهرية تؤثر في أداء العاملين فيها وقد أثبتت الدراسة مايلي :-

- 1 - رفض فرضية العدم (وضوح المفهوم) القائل بعدم وجود وضوح في مفهوم الرقابة لدى الأجهزة الرقابية الخارجية ، وقبول الفرضية البديلة .
- 2 - رفض فرضية العدم (الاستقلالية) القائل بعدم وجود استقلالية وقبول الفرضية البديلة يوجد استقلالية .
- 3 - رفض فرضية العدم (أهمية الرقابة الداخلية) وقبول الفرضية البديلة بأن الأجهزة الخارجية تترك أهميتها .
- 4 - رفض الفرضية العدمية (معوقات عمل الرقابة الداخلية) وقبول الفرضية البديلة حيث تبين بأن هناك معوقات تؤثر في عمل وحدات الرقابة الداخلية .

جدول رقم (13)

الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	النتيجة	الوسط
الأولى	8.147	2.0369	صفر	رفض	3.8586
الثانية	2.046	2.0369	0.049	رفض	3.2462

3.5758	رفض	صفر	2.0369	7.451	الثالثة
3.2357	رفض	0.007	2.0369	2.883	الرابعة
3.4800	رفض	0.014	2.0369		

التوصيات

- 1 - أن يتم مراجعة التوصيات من الأجهزة الرقابية الخارجية بإعطاء المزيد من الصلاحيات وعدم ممارسة أية ضغوط على أجهزة الرقابة الداخلية .
- 2 - منح موظفي الرقابة الداخلية أكبر قدر ممكن من الحوافز والمكافآت .
- 3 - زيادة الدورات التدريبية والعلمية لمواكبة التطورات في علم التدقيق والمراجعة والرقابة .
- 4 - رفد أجهزة الرقابة الداخلية بالكفاءات العلمية والعملية .
- 5 - إشراك موظفي الرقابة الداخلية بالمساهمة في إصدار التشريعات ذات الصلة .
- 6 - تبعية أجهزة الرقابة الداخلية لسلطة خارجية .
- 7 - إخضاع موظفي الرقابة لامتحانات دورية وتقييم أدائهم .
- 8 - التعاون والتنسيق ما بين أجهزة الرقابة الخارجية وأجهزة الرقابة الداخلية للوصول للغايات المشتركة وتحقيق الأهداف .

المراجع

1. أرينز ، ألفين ، جيمس لوبك ، 2002، المراجعة مدخل متكامل ،ترجمة محمد عبد القادر الديسبي ، الطبعة السابعة ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
2. بلاغ، رئاسة الوزراء الأردنية رقم (35) لسنة 1992 .
3. البنك الدولي ، 1997 ، رقابة الأداء للأجهزة العليا للرقابة في الدول الآسيوية ، ترجمة ديوان المحاسبة الأردني .
4. الحسني ، صادق ، وعبد خرايشة ، 2000 متطلبات أجهزة الرقابة العليا للقيام برقابة الأداء ، مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، المجلد 27 ، العدد 2.
5. ديوان الرقابة والتفتيش الإداري ، 1994 .
6. الذنبيات ، محمد محمود ، 1999 ، المناخ التنظيمي وأثره على أداء العاملين في أجهزة الرقابة المالية والإدارية في الأردن ، مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، المجلد 26 ، العدد 1 .
7. الرحاحلة ، محمد ياسين ، 2006 ، دور قانون المحاسبة في المحافظة على الاموال العامة في المملكة الأردنية الهاشمية في ظل المتغيرات المعاصرة ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 2 .
8. رفعت ، فراس احسان، 2007 ، تقويم نظم الرقابة الداخلية في وزارة الزراعة العراقية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، فرع الموصل .
9. السبوغ ، سليمان سند ، 2011 ، اثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لاطار COSO على اهداف الرقابة حالة الشركات الصناعية الاردنية ، دراسات ، العلوم الادارية ، المجلد 38 ، العدد 1 .
10. ظاهر ، احمد ، وداود الادغم ، 2000 ، تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية ، مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، المجلد 27 ، العدد 2 .

11. عبد اللطيف ، محمد علي ، 1985 ، تطور الرقابة على المال العام في الأردن ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة
12. عمران ، ضياء الدين عبدالحكيم ، 1994 ، تقويم نوعية الرقابة الداخلية الحكومية بدولة الإمارات ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد 16 ، العدد 1 .
13. غنيمات ، عبدالله عقلة ، ووليد زكريا صيام ، 2011 ، العوامل المؤثرة في فاعلية الرقابة الداخلية في الوزارات الاردنية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 7 ، العدد 4 .
14. قانون ديوان المحاسبة رقم 28 لسنة 1952 .
15. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (انتوساي) ، 1977 ، " إعلان ليما " .
16. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (انتوساي) ، 1997 ، " إعلان جاكرتا " .
17. نور ، احمد ، 1992 ، مراجعة الحسابات ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر .

• المراجع الأجنبية:

1. Arens, Alvin & James Laeboke, 2002. "Auditing : An Integrated Approach", 8thEdition, Prentice Hall, New Jersey.
2. Escher Stem, 2005. "Auditing E-Government as a Tool to Empower Citizens and Further Socio-Economic and Human Development", Report on the 18th UN/INTOSAI Seminar on Government Auditing Vienna, pp 234.
3. Kent. E., & St. Pierre, 1983. "Auditor Risk and Legal Liability", UMI Research Press, USA.
4. Lembi Noorvee , 2006 . "Evaluation of the Effectiveness of the Internal Control of over Financial Reporting", Master Thesis. College of Economic and Business Administration. University of Tartu-

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX-----XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX